

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

23-22 حزيران / يونيو 2022، جنيف



حماية البيانات الإنسانية

وثيقة معلومات أساسية

أيار/مايو 2022

AR

CD/22/16

الأصل: بالإنجليزية

للاطلاع

وثيقة من إعداد

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

بتأييد من منبر قيادات إعادة الروابط العائلية

عرض موجز

أبرزت العملية السيبرانية التي وقعت في عام 2022 والتي استهدفت الخوادم التي تأوي بيانات مودعة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) وأكثر من 60 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)¹ الخطر الذي تشكله العمليات السيبرانية وعمليات اختراق البيانات على المنظمات الإنسانية. وتنبهت اللجنة الدولية وأعضاء آخرون في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) منذ سنوات عديدة إلى الحاجة الماسة والملحة إلى أن تحمي الدول والجهات الفاعلة الأخرى البيانات الإنسانية والبنية التحتية الرقمية من العمليات السيبرانية والحرق وإساءة الاستخدام. وللأسف، أظهر اختراق البيانات الذي وقع مؤخراً أن هذا الخطر أصبح حقيقة لا يمكن إنكارها.

وتقوض عمليات اختراق البيانات الإنسانية عمل المنظمات الإنسانية وقد تُعرض كرامة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، وسلامتهم لمخاطر كبيرة.

وإذ تنفذ الحركة تدابير رامية إلى حماية الأشخاص المتضررين من اختراق البيانات وتعمل على إعادة بناء البنية التحتية الحاسوبية التي تعرضت للاختراق، يهدف قرار مجلس المندوبين هذا إلى تعزيز الإطار القانوني والسياساتي الذي يحمي البيانات والبنية التحتية الرقمية للمنظمات الإنسانية غير المتحيزة. ويضع القرار أساساً للعمل الجماعي للحركة صوب التوصل إلى توافق راسخ في الآراء - قولاً وفعلاً - على وجوب عدم تعرض البيانات الإنسانية للاختراق أبداً وضرورة حماية الأنشطة الإنسانية على شبكة الإنترنت، على غرار الحماية التي تتمتع بها خارج هذه الشبكة.

(1) مقدمة

في أوائل عام 2022، أكتشفت اللجنة الدولية أن الخوادم التي تأوي البيانات الشخصية التي تخص أكثر من 500000 شخص، يتلقون خدمات من الحركة، تعرضت للاختراق في عملية اختراق معقدة للبيانات.² ومع أن هذا الخبر جاء بمثابة صدمة، فإنه ليس أمراً نادراً الحدوث، بل يعكس اتجاهًا متناميًا في العمليات السيبرانية التي تستهدف المنظمات الإنسانية.

وقد تترتب على العمليات السيبرانية التي تستهدف المنظمات الإنسانية عواقب وخيمة بالنسبة إلى الأشخاص المستضعفين. فعلى سبيل المثال، شمل اختراق البيانات الذي استهدف الحركة البيانات الشخصية (مثل الأسماء والمواقع ومعلومات الاتصال) للأشخاص المفقودين وعائلاتهم، والأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، والمحتجزين وغيرهم من الأشخاص الذين يتلقون خدمات إنسانية بسبب النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية أو الهجرة. وإذا وقعت هذه البيانات المطلع عليها في أياد أئيمة، فقد تستخدمها بعض الدول أو الجماعات من غير الدول أو الأفراد للاتصال بأشخاص أو العثور عليهم لإلحاق الأذى بهم، مثل توقيف معارضين سياسيين أو استهدافهم أو الاتجار بالأطفال غير المصحوبين بذويهم.

وإضافة إلى ذلك، قد تنطوي العمليات السيبرانية التي تخترق البيانات الإنسانية على خطر عرقلة عمليات المنظمات الإنسانية وتآكل الثقة في عملها. والثقة عنصر أساسي في عمل المنظمات الإنسانية، وقد يُهدد اختراق البيانات قدرتها على الوصول إلى

¹ للمزيد من المعلومات، انظر الموقع التالي: <https://www.icrc.org/ar/document/> هجوم سيبراني على اللجنة الدولية-المعلومات التي تعرفها.

² المصدر نفسه.

الأشخاص المحتاجين للمساعدة، وسلامة موظفيها وعملياتها، وقد يزيد في نهاية المطاف من صعوبة الوضع الإنساني للمتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

وفي حين تمضي الحركة قدماً في اتخاذ إجراءات رامية إلى حماية الأشخاص المتضررين من اختراق البيانات، وتعمل على إعادة بناء البنية التحتية الحاسوبية المحترقة، يهدف قرار مجلس المندوبين هذا إلى تعزيز الإطار القانوني والسياساتي الذي يحمي البيانات والبنية التحتية الرقمية للمنظمات الإنسانية غير المتحيزة. ويضع القرار أساساً للعمل الجماعي للحركة صوب التوصل إلى توافق راسخ في الآراء - قولاً وفعلاً - على وجوب عدم تعرّض البيانات الإنسانية للاختراق أبداً وضرورة حماية الأنشطة الإنسانية على شبكة الإنترنت، على غرار الحماية التي تتمتع بها خارج هذه الشبكة.

وبشكل القرار أيضاً خطوة لاحقة في عمل الحركة القانوني والسياساتي والتفتي بشأن حماية البيانات والعمليات الإنسانية، إذ يستند إلى القرار 4 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) ويُشكل نقطة انطلاق نحو قرار محتمل آخر يُقدم خلال المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين.

(2) معلومات أساسية

يأتي هذا القرار نتيجة الجهود المشتركة التي تبذلها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) وعدد من الجمعيات الوطنية للاستجابة لاختراق البيانات الذي وقع عام 2022. ويوجّه هذا القرار رسالة قوية إلى الدول والجهات الفاعلة الأخرى والمنظمات الإنسانية غير المتحيزة الأخرى بشأن أهمية حماية البيانات الإنسانية.

ونظراً إلى أن هذا القرار يُقدّم استجابةً لاختراق البيانات الذي وقع عام 2022، دعونا مكونات الحركة كافة وشجعناها على إجراء سلسلة من المشاورات السريعة خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022، وفقاً للجدول الزمني التالي:

- منتصف آذار/مارس 2022: مشاركة مشروع القرار الأولي مع جميع مكونات الحركة
- نهاية آذار/مارس 2022: إجراء مشاورات غير رسمية على شبكة الإنترنت مفتوحة لجميع مكونات الحركة
- 8 نيسان/أبريل 2022: الموعد الأخير لكي تقدّم مكونات الحركة تعليقات خطيّة على مشروع القرار الأولي
- أوائل أيار/مايو 2022: إرسال جميع وثائق مجلس المندوبين رسمياً بالبريد الإلكتروني، بما في ذلك مشروع قرار نهائي بشأن حماية البيانات الإنسانية.

ولمناقشة مشروع القرار، تُدعى مكونات الحركة إلى الاتصال إمّا:

- بالسيد Tilman Rodenhäuser، مستشار قانوني لدى اللجنة الدولية، trodenhauser@icrc.org.
- أو السيدة Mathilde Piret، مستشارة قانونية لدى اللجنة الدولية، mpiret@icrc.org.

(3) التحليل

أبرز اختراق البيانات الذي وقع في عام 2022 الخطر الذي تشكله العمليات السيبرانية، بما فيها عمليات اختراق البيانات، على المنظمات الإنسانية، بما في ذلك الحركة. وتنبه اللجنة الدولية ومكونات أخرى في الحركة منذ سنوات عديدة إلى الحاجة الماسة والملمحة إلى أن تحمي الدول والجهات الفاعلة الأخرى البيانات الإنسانية والبنية التحتية الرقمية من العمليات السيبرانية والحرق وإساءة الاستخدام. وللأسف، أظهر اختراق البيانات الذي وقع مؤخراً أن هذا الخطر أصبح حقيقة لا يمكن إنكارها.

ويؤدي الاطلاع - غير المصرح به - على البيانات التي جمعتها منظمات إنسانية غير متحيزة أو خزنتها أو عالجتها بطريقة أخرى، أو استخراج هذه البيانات، إلى تقويض عملها، وقد يجلب مخاطر جمة على كرامة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، وسلامتهم. وعلى الرغم من أن التكنولوجيات الرقمية تعتمد على النظم الحاسوبية وتعمل من خلالها، ينبغي أن ينصب تركيز الحركة دائماً على الأشخاص، وخاصة الأكثر ضعفاً.

ولأغراض هذا القرار، نقترح تعريف "البيانات الإنسانية" على أنها بيانات، تشمل البيانات الشخصية، تعالجها منظمات إنسانية غير متحيزة (مثلاً عن طريق جمعها أو تخزينها أو نقلها أو حفظها في الأرشيف) لأغراض إنسانية. وقد تشمل هذه البيانات بيانات شخصية لأشخاص بحاجة إلى خدمات إنسانية، ولكنها قد تحتوي أيضاً على بيانات غير شخصية جُمعت في إطار العمليات الإنسانية، مثل تقارير زيارة أماكن الاحتجاز، والتقارير المتعلقة باحتياجات السكان المتضررين والبيانات التي يقتضيها التخطيط للمساعدة الإنسانية.

وإن تعزيز الأمن السيبراني وأمن البيانات وحماية البيانات الشخصية داخل الحركة وفي القطاع الإنساني برمته هدف طويل الأجل يتطلب اتخاذ تدابير قانونية وسياساتية وتقنية. ولتحقيق هذا الهدف، يتوفر عدد من الأدوات لمكونات الحركة، مثل "برنامج تدريب موظفي حماية البيانات في مجال العمل الإنساني واعتمادهم" الذي يديره مكتب حماية البيانات لدى اللجنة الدولية وجامعة ماستريخت. ويمثل مشروع القرار بشأن "حماية البيانات الإنسانية"، عنصراً آخر من عناصر استجابة الحركة. وسيسعى أيضاً إلى تحقيق أهداف متعددة ومتداخلة، تشمل ما يلي:

- لفت الانتباه إلى الخطر المتزايد للعمليات السيبرانية التي تستهدف المنظمات الإنسانية وإلى التأثير السلبي لعمليات اختراق البيانات، والتشديد على قيمة البيانات الإنسانية وحاجتها إلى الحماية.
- توجيه رسالة مفادها أن اختراق البيانات المودعة لدى المنظمات الإنسانية:
 - يضر بسلامة الأشخاص المستضعفين وكرامتهم وخصوصيتهم وقد يعرضهم لمخاطر جسيمة، بما في ذلك الأذى البدني والنفسي.
 - يزعزع الثقة في هذه المنظمات وفي العمل الإنساني غير المتحيز بصورة عامة، مما قد يؤدي إلى التعطيل المحتمل لعملياتها وتقويض جهودها لتخفيف المعاناة الإنسانية.
- إعادة التأكيد على التزام الحركة بتنفيذ قواعد حماية البيانات وتدابير الأمن السيبراني، وضمان وجود ممارسات فعالة والامتثال لها.

- تسهيل العمل على نطاق الحركة لمشاركة الممارسات الجيدة، وبناء قدرات جميع مكونات الحركة والنظر في العمل معاً على وضع مدونة سلوك تتعلق بحماية البيانات على مستوى الحركة، وتشكيل فريق عمل غير رسمي لهذا الغرض.
- إشراك الحركة في هذه المسألة وإرسال رسالة التزام قوية من الحركة إلى الدول والجهات الفاعلة الأخرى والمنظمات الإنسانية غير المتحيزة الأخرى بشأن:
 - مسؤولية المنظمات الإنسانية عن اتخاذ خطوات ملموسة وفعالة لضمان أمن البيانات وحماية البيانات الشخصية المودعة لديها.
 - مسؤولية الدول عن احترام المنظمات الإنسانية وموظفيها ومعلوماتها وأصولها، وحمايتهم على شبكة الإنترنت وخارجها.
 - الحاجة إلى أن تعمل مكونات الحركة مع منظمات إنسانية أخرى ومع الشركاء من أجل تعزيز الأمن السيبراني واستحداث حلول مناسبة، أو اقتنائها، تعزز آليات الوقاية من هذه الهجمات وتخفف من تأثيرها، في حال وقوعها.
- حشد مكونات الحركة حول مصلحة مشتركة في البحث عن تدابير لحماية مجال إنساني محايد ومستقل وغير متحيز في الفضاء الرقمي، وتطوير هذه التدابير، من قبيل بحث اللجنة الدولية بشأن إعداد شارة رقمية³.

4) الآثار المترتبة على الموارد

باعتقاد هذا القرار، تلتزم جميع مكونات الحركة باتخاذ خطوات مناسبة، ضمن إطار قدرات كل منها والاحتياجات الميدانية، لتعزيز قدرتها على تأمين مستويات مناسبة وقوية من أمن البيانات أثناء معالجة البيانات (مثل جمعها أو تخزينها أو نقلها) من أجل تنفيذ أنشطتها، والامتثال للقوانين وأطر حماية البيانات الشخصية التي تنطبق، وتطبيق معايير وممارسات جيدة ذات صلة في معالجة البيانات الشخصية، مع مراعاة مقتضيات دليل حماية البيانات في العمل الإنساني (متاح بالإنجليزية فقط *Handbook on Data Protection in Humanitarian Action*).

وستدعى مكونات الحركة أيضاً إلى أن تنضم إلى فريق عمل غير رسمي لمشاركة ممارساتها الجيدة في مجال أمن البيانات وحماية البيانات الشخصية، وأن تدعم بعضها بعضاً في مجال بناء القدرات، وتضمن توعية الموظفين والمتطوعين بأهمية أمن البيانات وحماية البيانات الشخصية وكيف يمكن وينبغي لكل منهم أن يساهم في تحقيق هذا الهدف، وتنظر في إمكانية وضع مدونة سلوك تتعلق بحماية البيانات على مستوى الحركة.

³ يُستخدم مفهوم الشارة الرقمية في هذه الوثيقة وفي مشروع القرار للإشارة إلى "أي شارة أو علامة أو أي وسيلة رقمية مُميّزة أخرى للتعرف على البيانات أو البنية التحتية الرقمية للمنظمات والكيانات التي يحق لها عرض الشارات المُميزة المعترف بها بموجب القانون الدولي الإنساني وللإشارة إلى الحماية القانونية لهذه البيانات، حيث تنطبق". وتتضي الفكرة باستحداث شارة أو علامة أو أي وسيلة تعريف رقمية أخرى، بحيث تتماشى مع استخدام الشارات المميزة لغرضي الحماية والدلالة وفقاً للتعريف الوارد في القانون الدولي الإنساني.

وعلاوة على ذلك، يشجع القرار المقترح اللجنة الدولية ومكونات الحركة الأخرى على إجراء عمليات بحث وتطوير بشأن تدابير ترمي إلى حماية مجال إنساني محايد ومستقل وغير متحيز في الفضاء الرقمي. ويشجع اللجنة الدولية أيضاً على التشاور مع مكونات الحركة والتنسيق معها بينما تواصل البحث في الجدوى التقنية لإعداد شارة رقمية، وتقييم فوائدها.

وقد يترتب على تنفيذ هذه الالتزامات آثار على الموارد بالنسبة إلى كل مكون من مكونات الحركة، وذلك اعتماداً على نطاق برامج كل مكون وأنشطته الحالية وعدد الموظفين الذين كلّفهم بهذه المسألة.

(5) التنفيذ والرصد

يعتمد نجاح هذا القرار على قيام مكونات الحركة بتنفيذه تنفيذاً فعالاً وتطبيقه بصورة متسقة. ومن المتوقع أن تنفذ جميع مكونات الحركة هذا القرار وتطبقه كجزء من عملها على أمن البيانات وحماية البيانات الشخصية، حيث يكون ذلك ممكناً وملائماً.

وُثِدَ على جميع مكونات الحركة إلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المندوبين لعام 2023.

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء الاختراق الذي وقع في عام 2022 للبيانات الإنسانية المودعة لدى اللجنة الدولية وأكثر من 60 جمعية وطنية، يشكل قرار مجلس المندوبين بشأن حماية البيانات الإنسانية جزءاً مهماً من استجابة الحركة لهذا التهديد الجديد الذي يتطور على نحو سريع.

ويسلط القرار الضوء على المخاطر التي تجلبها العمليات السببية التي تستهدف البيانات الإنسانية للأشخاص الذين تُخترق بياناتهم، وللمنظمات الإنسانية وقدرتها على النهوض بمهامها المتمثلة في مساعدة وحماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى. ويؤكد القرار أيضاً التزام الحركة باستخدام التكنولوجيات الجديدة بمسؤولية، من خلال السعي إلى تطبيق قواعد حماية البيانات وتدابير الأمن السيبراني، وبوجه رسالة واضحة وقوية للدول لكي تحترم وتحمي المنظمات الإنسانية وموظفيها وبياناتها وأصولها، أكان على شبكة الإنترنت أم خارجها.